



## حماد للصبيح: ما أسباب عدم إجراء مفاضلة لمنصب مدير بهيئة القوى العاملة؟

منهم، مع تزويدي بصور من قرارات التعيين كمراتب لكل منهم، وهل يوجد ضمن المراقبين الحاليين التابعين لقطاع الاستقدام والاستخدام من هو أقدم من المديرين الحاليين في تاريخ التعيين والدرجة الوظيفية وتاريخ شغله لمنصب مراقب، وله أهمية بمنصب مدير ولم يحصل على هذا المنصب حتى تاريخه؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما أسباب هذا التعدي والتجاوز والخطي الوظيفي لمن هو أحق في الترقية لمنصب مدير من المراقبين الحاليين؟ وتزويدي يكشف تفصيلي بأسماء جميع المديرين التابعين للهيئة العامة للقوى العاملة، موضحا الدرجة الوظيفية الحالية التي يشغلها وتاريخ التعيين لكل منهم، مع تزويدي بصور من قرارات تعيينهم بمنصب مراقب، وذلك قبل حصولهم على منصب مدير.

القانونية التي تم اتباعها لنائب المذكور وتسكينه في هذا المنصب، وذلك بالتعدي والتجاوز والخطي الوظيفي لمن هو أحق منه؟ وهل قامت الهيئة العامة للقوى العاملة بالمفاضلة بين مراقبين آخرين بقطاع الاستقدام والاستخدام قبل مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لترشيح المذكور لنائبه الي منصب مدير؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب التي حالت دون إجراء تلك المفاضلة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بكشف تفصيلي موضحا الأسماء التي تم كشف تفصيلي بأسماء جميع المراقبين المعينين في الهيئة العامة للقوى العاملة والتابعين لقطاع الاستقدام والاستخدام، موضحا تاريخ التعيين والدرجة الوظيفية الحالية التي يشغلها كل



سدون حماد

**أطلب تزويدي بكشف تفصيلي بأسماء جميع المديرين الحاليين**



وجه النائب سدون حماد سؤالاً برلمانياً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح جاء فيه: نفي إلى علمي أن الهيئة العامة للقوى العاملة قامت بإصدار قرار بالنزول لأحد المراقبين الحاليين التابعين لقطاع الاستقدام والاستخدام، وذلك لتسكينه بمنصب مدير بإحدى إدارات العمل التابعة للهيئة العامة للقوى العاملة، وذلك رغم وجود من هو أحق منه يشغل هذا المنصب، ما يشكل تعدياً وتجاوزاً وتخطياً وظيفياً لتسكين هذا المنصب، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: هل يوجد من هو أحق وأقدم من المراقب المنتدب لمنصب مدير، كإحدى المراقبين وكأقدمية في شغل وظيفة مراقب وفي الدرجة الوظيفية الحالية التي يشغلها؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما الأسانيد

## الشاهين: هل هناك عقبات مالية وإدارية تواجه العاملين على «الباب الخامس»؟

أمام أبناء وبنات الوطن، حيث يواجه المسجلون على «الباب الخامس» عقبات إدارية ومالية، بسبب عدم تعديل القرارات المنظمة لهم منذ ثمانينيات القرن الفائت، ما جعلهم في وضع أصعب «تأمينياً» من المسجلين في «الباب الثالث» وغيره. وعليه، يرجى إفادتي بما يلي: لماذا لا يتم حساب الدعم الاجتماعي - دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص - ضمن مدخول المؤمن عليه بالباب الخامس أسوة بالمؤمن عليه بالباب الثالث؟ ولماذا لا يتم تقليل المدد الزمنية اللازمة للانتقال في شريحة

أمام أبناء وبنات الوطن، حيث يواجه المسجلون على «الباب الخامس» عقبات إدارية ومالية، بسبب عدم تعديل القرارات المنظمة لهم منذ ثمانينيات القرن الفائت، ما جعلهم في وضع أصعب «تأمينياً» من المسجلين في «الباب الثالث» وغيره. وعليه، يرجى إفادتي بما يلي: لماذا لا يتم حساب الدعم الاجتماعي - دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص - ضمن مدخول المؤمن عليه بالباب الخامس أسوة بالمؤمن عليه بالباب الثالث؟ ولماذا لا يتم تقليل المدد الزمنية اللازمة للانتقال في شريحة



أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح بشأن العقبات المالية والإدارية التي تواجه المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على «الباب الخامس» جاء فيه: لما كان المسجلون في «الباب الخامس» بالتأمينات الاجتماعية هم رواد وأرباب أعمال حرة، يقدمون من خلالها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والناجح الإجمالي للدولة. ولما كان استحداث مشروعات جديدة وقطاعات ناشئة راقدا مهما لإيجاد وظائف وفرص عمل واستثمار

## على يقين بأن هناك أعضاء يمتلكون رؤية واضحة لعلاج ملفات كثيرة ذكرى: نتطلع لدور انعقاد أكثر فاعلية على المستويين الرقابي والتشريعي

أحداث جسام مزقت وأوجعت كثيرا الجسد العربي. وختمت د. الرشيدى بالقول إن لديها يقينا بأن هناك من أعضاء مجلس الأمة من يمتلكون رؤية واضحة لعلاج ملفات كثيرة ما تحدثت عنها فيما يخص الشأن الداخلي، مؤكدة أيضا أنها على ذات اليقين فيما يتعلق بالشأن الخارجي بإلمام الإخوة النواب وإدراكهم تمام الإدراك خطورة تلك الأحداث التي تموج بها المنطقة ما يجعلهم حريصين كل الحرص على تحقيق الصالح العام بالأصطفاف الدائم مع مؤسسات الدولة وخلف قيادتها صونا لهذا البلد العزيز على الجميع، مرددة: حفظ الله الكويت وأهلها الطيبين وحفظ أميرها المفدى وسمو ولي عهده وسمو رئيس مجلس الوزراء.

أحداث جسام مزقت وأوجعت كثيرا الجسد العربي. وختمت د. الرشيدى بالقول إن لديها يقينا بأن هناك من أعضاء مجلس الأمة من يمتلكون رؤية واضحة لعلاج ملفات كثيرة ما تحدثت عنها فيما يخص الشأن الداخلي، مؤكدة أيضا أنها على ذات اليقين فيما يتعلق بالشأن الخارجي بإلمام الإخوة النواب وإدراكهم تمام الإدراك خطورة تلك الأحداث التي تموج بها المنطقة ما يجعلهم حريصين كل الحرص على تحقيق الصالح العام بالأصطفاف الدائم مع مؤسسات الدولة وخلف قيادتها صونا لهذا البلد العزيز على الجميع، مرددة: حفظ الله الكويت وأهلها الطيبين وحفظ أميرها المفدى وسمو ولي عهده وسمو رئيس مجلس الوزراء.



د. ذكرى الرشيدى

**نحتاج لأصطفاف كل المؤسسات خلف قيادتنا لتحقيق الطموح**



قالت المحامية ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السابقة د. ذكرى الرشيدى بأنه مع دور انعقاد جديد لمجلس الأمة تتعدد الأعمال دوماً بأن تتحقق تطورات أبناء الكويت بأن يضاعف المجلس جهوده مضطعاً بدوره في الرقابة والتشريع متعاوناً مع السلطة التنفيذية تعاونا ببناء مضمراً يحقق الصالح العام.

وأشادت الرشيدى بإنجازات المجلس برئيسه ومكتبه وجهود الأعضاء بدور الانعقاد السابق، لكنها أعربت عن تطلعها لدور أكبر على المستوى الرقابي والتشريعي حيث إن هناك حاجة كبيرة لمتابعة الأداء الحكومي في مواقع عدة لتفسير الأمور على المواطن وتحقيق مصلحته. كما أضافت في هذا المقام

## عبدالله يستفسر من الفارس عن لجنة ترقية قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب

اعتماد أحد أعضائها، مع ضرورة تزويدي بنسخة من محضر اجتماع اللجنة موضح أسم وتوقيع من وقع على المحضر والقرارات المتخذة فيه. وهل عقدت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت خلال الأشهر من البريل حتى يونيو 2016 دون أن تقوم مقرر اللجنة بدعوة أحد أعضائها المتعزذين على محضر اللجنة المتخذ بتاريخ 2016/3/7؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بقرار الترقية للدكتورة المعنية. وهل يجوز قانوناً أن تقدم عضو بهيئة التدريس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت التي سبق وقدمت ترشيحها للترقية بثمانية أبحاث مشتركة وبحث أعضاء الهيئة التدريسية ويتم ترقيتها بناء عليه، دون وجود بحث واحد من تأليفها؟ وهل يجوز لعضو هيئة تدريس أن يتقدم بعدة أبحاث مشتركة في حال طلب الترقية؟

وجه النائب خليل عبدالله سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس جاء فيه: نفي إلى علمي وجود تجاوزات ومخالفات جسيمة في لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت تتعلق بمقرر اللجنة وواحدة من المتقدمات للترقية في نفس القسم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: نسخة من القرار الصادر بتشكيل لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت. وهل تجيز النظم واللوائح أن يكون مقرر لجنة الترقية بأي قسم من أقسام كليات جامعة الكويت من الدكتوراة الوافدين الممارين؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما الدوافع لمخالفة النظم واللوائح بهذا الخصوص والتي أجازت للجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت تحديداً بإدراج دكتورة وافدة معارة لمدة عام من مصر عضواً في لجنة الترقية؟ وأما إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بالنظم واللوائح التي تسمح بالضم في عضوية اللجان الحكومية موظفين معارين ومن الوافدين، مع تقديم مبرر في عدم الاستعانة بمقرر اللجنة الترقية من الكويتيين. وهل قامت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت بعقد اجتماع بتاريخ 2016/3/7 لبحث ترقية عضو هيئة تدريس دون تقديم البحث الخاص بترقية تلك الأستاذة الجامعية رغم طلب عضوين من اللجنة بالإطلاع على الملف البحثي للأستاذة، إلا أنه لم تتم تلبية طلبهما من قبل مقرر اللجنة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي باسم الأستاذة الجامعية المقدم للترقية بذلك التاريخ وإرفاق نسخة من البحث العلمي الخاص بها، ونسخة من مؤهلاتها العلمية وسنوات خبرتها العملية، مع تسبب عدم السماح لعضوين من أعضاء لجنة الترقية بالإطلاع على البحث المقدم منها وتوضيح ما إذا تم ترقيتها في اجتماع اللجنة بذلك التاريخ. وهل رفعت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت التقرير الأولي للجنة الكلية دون أخذ موافقة وتوقيع أحد أعضائها، ودون إدراج اعتراضه في محضر اجتماع اللجنة الذي عقد في 2016/3/7 حيث لم يتم مقرر اللجنة بتدوينه بالمحضر بصورة متعمدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم المبررات التي جعلت اللجنة تتخذ هذا الإجراء المخالف للنظم واللوائح الخاصة بصحة اعتماد تقرير اللجنة والمعدوم وغير نافذ قانوناً في ظل عدم وجود توقيع



خليل عبدالله

**هل تجيز النظم واللوائح أن يكون مقرر لجنة الترقية بأي قسم من أقسام كليات جامعة الكويت من الكوادر الوافدين؟**

**هل رفعت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت التقرير الأولي للجنة الكلية دون أخذ موافقة وتوقيع أحد أعضائها؟**

**هل يجوز قانوناً أن تتقدم عضو بهيئة التدريس التي سبق وقدمت ترشيحها للترقية بثمانية أبحاث مشتركة وبحث آخر شاركها به ستة من أعضاء الهيئة التدريسية ويتم ترقيتها بناء عليه؟**

وهل تقدمت عضو هيئة التدريس طالبة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت بعنوان (Media Translation) بزعم أنه بحث مشترك بينها وبين أحد زملائها من أعضاء هيئة التدريس؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بنسخة من البحث، وهل صحيح أن هذا البحث منشور على موقع الإنترنت تحت اسم سبعة مؤلفين آخرين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فلماذا تم اعتماد البحث باسم عضو هيئة التدريس المترشحة للترقية واعتباره بحث كامل من إنجازها؟ وهل إذا لم يكن سابقاً لدى لجنة الترقية ما سابقاً، فبنت أنه ليس من إنجازها، وتبين لاحقاً أن هذا البحث من تأليف آخرين سستخذ جامعة الكويت المرعية في حقها؟ وهل قامت عضو هيئة التدريس طالبة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت بنشر بحثين في مجلتي غير مستوفيتين لشروط اعتماد المجلات العلمية المقبولة للترقية من حيث التحكيم السري والإدراج في الدليل العالمي للمجلات المحكمة، ورغم ذلك تم اعتماد هذين البحثين المنشورين من قبل لجنة الترقية؟ وهل قام أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت ببحث تم تقديمه في مؤتمر باسمه الشخصي ومن ثم قام بتقديمه في قسم اللغة الإنجليزية أيضاً باسمه الشخصي، ولكن قدم نفس البحث لعضو هيئة تدريس في نفس القسم بالمشاركة بينهما. وما أسباب عدم تشكيل لجنة اختيار لرئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت حتى الآن رغم صدور قرار تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس بالقسم بشكل مؤقت لحين تشكيل لجنة اختيار؟

وجه النائب خليل عبدالله سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس جاء فيه: نفي إلى علمي وجود تجاوزات ومخالفات جسيمة في لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت تتعلق بمقرر اللجنة وواحدة من المتقدمات للترقية في نفس القسم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: نسخة من القرار الصادر بتشكيل لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت تتعلق بمقرر اللجنة وواحدة من المتقدمات للترقية في نفس القسم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: نسخة من القرار الصادر بتشكيل لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت. وهل تجيز النظم واللوائح أن يكون مقرر لجنة الترقية بأي قسم من أقسام كليات جامعة الكويت من الكوادر الوافدين الممارين؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما الدوافع لمخالفة النظم واللوائح بهذا الخصوص والتي أجازت للجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت تحديداً بإدراج دكتورة وافدة معارة لمدة عام من مصر عضواً في لجنة الترقية؟ وأما إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بالنظم واللوائح التي تسمح بالضم في عضوية اللجان الحكومية موظفين معارين ومن الوافدين، مع تقديم مبرر في عدم الاستعانة بمقرر اللجنة الترقية من الكويتيين. وهل قامت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الكويت بعقد اجتماع بتاريخ 2016/3/7 لبحث ترقية عضو هيئة تدريس دون تقديم البحث الخاص بترقية تلك الأستاذة الجامعية رغم طلب عضوين من اللجنة بالإطلاع على الملف البحثي للأستاذة، إلا أنه لم تتم تلبية طلبهما من قبل مقرر اللجنة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي باسم الأستاذة الجامعية المقدم للترقية بذلك التاريخ وإرفاق نسخة من البحث العلمي الخاص بها، ونسخة من مؤهلاتها العملية وسنوات خبرتها العملية، مع تسبب عدم السماح لعضوين من أعضاء لجنة الترقية بالإطلاع على البحث المقدم منها وتوضيح ما إذا تم ترقيتها في اجتماع اللجنة بذلك التاريخ. وهل رفعت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت التقرير الأولي للجنة الكلية دون أخذ موافقة وتوقيع أحد أعضائها، ودون إدراج اعتراضه في محضر اجتماع اللجنة الذي عقد في 2016/3/7 حيث لم يتم مقرر اللجنة بتدوينه بالمحضر بصورة متعمدة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم المبررات التي جعلت اللجنة تتخذ هذا الإجراء المخالف للنظم واللوائح الخاصة بصحة اعتماد تقرير اللجنة والمعدوم وغير نافذ قانوناً في ظل عدم وجود توقيع

**هل تجيز النظم واللوائح أن يكون مقرر لجنة الترقية بأي قسم من أقسام كليات جامعة الكويت من الكوادر الوافدين؟**

**هل رفعت لجنة الترقية بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة الكويت التقرير الأولي للجنة الكلية دون أخذ موافقة وتوقيع أحد أعضائها؟**

**هل يجوز قانوناً أن تتقدم عضو بهيئة التدريس التي سبق وقدمت ترشيحها للترقية بثمانية أبحاث مشتركة وبحث آخر شاركها به ستة من أعضاء الهيئة التدريسية ويتم ترقيتها بناء عليه؟**

تحت رعاية  
معالي الوزيرة / هند صبيح براك الصبيح  
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية

تقييم الأمانة العامة للاتحاد العربي للوقاية من الإدمان  
بالتعاون مع الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان

ورشة عمل،  
علاقة المخدرات  
بالتطرف والإرهاب

29 - 30 أكتوبر 2017  
الساعة 5:00 - 8:30 م

فندق هولندي ان السالمية - قاعة الدانة  
دولة الكويت

الراعي الإعلامي  
الانباء  
التسجيل والمشاركة 22530186 - 66518157